Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 5, Supplement 1, 2023

Deanship of Scientific Research

Determinants of Change in Jordanian Foreign Policy towards the Conflict in Syria During the Period 2011-2020

Saad Assi Miteb Al-Fayez *

PhD researcher, Cairo University, International Relations and International Organization, Cairo, Egypt.

Received: 22/12/2021
Revised: 28/2/2022
Accepted: 16/3/2022
Published: 30/10/2023

* *Corresponding author:*
elfayezsaad@gmail.com

Citation: Al-Fayez, S. A. M. . (2023). Determinants of Change in Jordanian Foreign Policy towards the Conflict in Syria During the Period 2011-2020. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(5), 1–13. https://doi.org/10.35516/hum.v50i5.224

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: Analyze the trends of Jordanian foreign policy and explain the level of influence of the determinants of change on Jordanian foreign policy towards the conflict in Syria during the period 2011-2020.

Method: The study adopted the descriptive and analytical method, and the method was used to describe the developments and events in Syria since 2011 affecting Jordanian foreign policy, and to study and analyze the determinants that affected the process of change in Jordanian foreign policy towards the conflict in Syria since 2011.

Results: The study found that the level of change in Jordanian foreign policy towards the conflict in Syria was largely linked to the decision-maker's ability to analyze the data and repercussions of the events in Syria and their impact on Jordanian national interests, and their intersection with the interests of international and regional actors (the United States of America, Russia, Iran). , Turkey) and the level of its role in the Syrian conflict.

Conclusions: It concluded that the elements of the strength of the Jordanian state lie in adopting the principle of just peace, respecting the privacy and interests of countries and the right of their people to self-determination, and that dialogue is the best means of understanding between nations and internal conflicting groups.

Keywords: Determinants, change, Jordanian foreign policy, conflict in Syria.

محددات التغيير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة 2011-2020

سعد عاصي متعب الفايز*

باحث دكتوراه، جامعة القاهرة، علاقات دولية وتنظيم دولي، القاهرة، مصر.

ملخّص

الأهداف: تحليل توجهات السياسة الخارجية الأردنية، وتفسير مستوى تأثير محددات التغيير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة 2011-2020.

المنهج: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجرى استخدام المنهج في وصف التطورات والأحداث في سوريا منذ عام 2011 المؤثرة في السياسية الخارجية الأردنية، ودراسة وتحليل المحددات التي أثرت في عملية التغيير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا منذ عام 2011.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن مستوى التغيير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا ارتبط إلى حد كبير بقدرة صانع القرار على تحليل معطيات وتداعيات الأحداث في سوريا وتأثيرها في المصالح الوطنية الأردنية، وتقاطعها مع مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيران، تركيا) ومستوى دورها في الصراع السوري.

الخلاصة: خلصت الدراسة الى إن عناصر قوة الدولة الأردنية تكمن في تبني مبدأ السلام العادل واحترام خصوصيات الدول ومصالحها وحق شعوبها في تقرير مصيرها، وبأن الحوار هو أفضل سبل التفاهم بين الأمم والجماعات الداخلية المتنازعة.

الكلمات الدالة: المحددات، التغيير، السياسة الخارجية الأردنية، الصراع في سوريا.

المقدمة:

فرض الموقع الجغرافي للأردن في منطقة متوترة وغير مستقرة، بأن ينتهج سياسة مرنة في إدارة شؤونه الخارجية، لمواجهة التحديات الإقليمية التي لها انعكاساتها على استقراره وأمنه، لذا انطلقت السياسة الخارجية الأردنية من مقومات ومرتكزات الدولة الاردنية، ورؤيتها الواقعية والمستقبلية للمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، التي تهدف إلى حماية المصالح الحيوية الأردنية، والحفاظ على مكتسباتها من خلال بناء علاقات استراتيجية مبنية على التوزان والاعتماد المتبادل مع كافة الدول الفاعلة في النظام الإقليمي والدولي، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى من أجل تعزيز دور الأردن إقليميًا ودوليًا، وقد ساهمت الأزمة السورية في خلق واقع معقد في منطقة الشرق الاوسط (AlAni,2012:75).

فبعد اندلاع الثورة السورية في عام 2011 نشطت المعارضة على الصعيد السياسي بتشكيل المجلس الوطني السوري، ثم تشكيل حكومة في المنفى إلا أنها لم تكون ذات تأثير فعال على الساحة السورية، لذا ازدادت حدت الصراع في سوريا نتيجة لبروز تنظيمات مسلحة مدعومة من قوى دولية وإقليمية، مما أدخل صانع القرار الأردني في حسابات حماية الامن الوطني الاردني والتوزان بين علاقاتها مع القوى الفاعلة في النظام الاقليمي والدولي التي لها دور فاعل في الازمة السورية، لذا شهدت السياسة الخارجية الأردنية مواقف متباينة تجاه تطورات الأحداث في سوريا وذلك نتيجة لمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي جاءت الدراسة الحالية لتبحث في مستوى تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا منذ عام 2011.

مشكلة الدراسة والأسئلة البحثية:

المتتبع لسياسة الأردن الخارجية تجاه الصراع في سوريا يلاحظ أنها تأثرت على نحو أو بآخر في المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، فقد كان من أهم تداعيات الصراع السوري زيادة حدّة الاستقطاب الدولي الإقليمي والمذهبي، واتساع دائرة الصراع لأكثر من جهة على المستويين الإقليمي والدولي، مما وضع السياسة الخارجية الأردنية أمام تحديات يصعب مواجهتها، لذا يعدّ الصراع في سوريا من أكثر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأردنية، حتى لو جرى الحسم لأحد الأطراف ستبقى المنطقة بحالة من عدم الاستقرار لفترة طويلة، مما يزيد من إنعكاساتها مستقبلًا على الأمن الوطني الأردني، وفي هذا السياق، تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده: ما هي أبعاد التغيير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا منذ عام 2011؟ ويتفرع منه السؤال الفرعي التالي: ما هي الدوافع التي أدت الى حدوث التغيير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا منذ عام 2011؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من محاولتها رصد مظاهر التغيير ومستوى تأثير المحددات الإقليمية والدولية على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا، ولذلك، إذا ما استطاعت الدراسة إثبات فرضياتها والاجابة عن تساؤلاتها، وتحقيق أهدافها فإنها ستكون واحدة من الدراسات المساعدة على فهم وتحديد التأثير الذي أحدثته المتغيرات الدولية والإقليمية تجاه الصراع في سوريا التي كان لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على أن تساعد جهات الاختصاص على تطوير رؤى وسياسات تجاه المحددات الاقليمية والدولية الفاعلة في الصراع في سوريا بما يؤدي الى تبني صانعي القرار وجهات الاختصاص في السياسية الخارجية الاردنية لتوجهات تسهم في حماية المصالح الاردنية والامن الوطني الاردني والحد من تأثيرات الصراع السوري على الاردن.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا.
2. تفسير مستوى تأثير محددات التغيير على السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة 2011-2020.

فرضية الدراسة: ترتبط مكونات الدراسة بفرضية أساسية تسعى إلى اختبار مدى صحتها، مفادها: "أن المحددات الداخلية والخارجية الاقليمية والدولية كان لها التأثير المباشر على التغيير في توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة (2011-2020)".

حدود الدراسة:

حدود مكانية: ستقتصر الدراسة من الناحية المكانية على تحليل التغيير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا منذ عام 2011، على الحدود الجغرافية للدولة الاردنية وسوريا بعدّ الأردن جزءًا أساسيًا مما كان يُعرف بإقليم بلاد الشام قبل عام 1921.

حدود زمانية: تحدد النطاق الزماني للدراسة من خلال البحث في توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة (2011-2020) حيث انطلقت الثورة السورية يوم الثلاثاء 2011/3/15 ضد القمع والفساد وكبت الحريات، وتنتهي الدراسة في عام 2020 حيث بدأت تتراجع حدة الصراع في سوريا.

مصطلحات الدراسة:

الأزمة السورية: هي الأزمة التي تشهدها سوريا منذ عام 2011 التي تتمثل في نزاع مسلح مستمر في سوريا بين حكومة الرئيس السوري بشار الأسد وحلفائه من جهة ومختلف القوى المعارضة له.

المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية للدولة: يعبر عنها بأنها المصالح التي تتعلق بحماية استقلال وسيادة الدولة، وأمن حدودها الجغرافية، واستقرارها الداخلي، وتوفير الحاجات الاقتصادية لمواطنها (Bouboush, 2011:6)

السياسة الخارجية: تعرف السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة من النشاطات والسلوكات الضخمة والمتنوعة التي تتخذها الدولة وغيرها من الفاعلين الدوليين، التي تزداد بصورة مستمرة جراء تدويل الكثير من أمور الحياة اليومية" (Jackson, Modler, Sorensen, 2019: 288)

التغيير في السياسة الخارجية: إن التغيير هو إعادة الهيكلة التي تتضمن تغيرًا جذريًا متعدد الأبعاد، يحدث في فترة زمنية قصيرة نسبيًا وهي بذلك أعمق من التغييرات العادية في السياسة الخارجية التي تحدث على نحو تدريجي، وعلى مدى فترة زمنية طويلة نسبيًا، وهذه التغييرات هي التي حظيت بالدراسة وهي لا تعبر عن التغير الجذري في السياسة الخارجية (al shak, 2000: 24).

الصراع: أن مفهوم الصراع يمثل موقفًا يكون لطرفين فيه أو أكثر أهداف أو قيم أو مصالح غير متوافقة بدرجة تجعل قرار أحد الأطراف بصدد هذا الموقف سيئًا للغاية، نتيجة لعدم التوافق في المصالح والأهداف، مما يؤدي إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسية الرئيسية، ويعد سمة مشتركة لكل النظم السياسية الداخلية والدولية (Abu Nimr, 1994: 2-3).

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كون الدراسة تصف الاحداث وتحللها، وقد يكون الأقرب لهذا النوع من الدراسات، وتم استخدام المنهج في وصف التطورات والاحداث في سوريا منذ عام 2011 المؤثرة على السياسية الخارجية الاردنية، ودراسة وتحليل المحددات التي أثرت في عملية التغيير في السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا منذ عام 2011.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة:

دراسة **Al-Barasneh, Al-Qarala (2019)** الموسومة بـ"الاستراتيجية الاردنية في التعامل مع الازمة السورية 2011-2016"، التي هدفت إلى تحليل الاستراتيجية الأردنية وتوصيفها في التعامل مع الأحداث الدائرة في سوريا، وخلصت الدراسة إلى إن إدراك الأردن لتداعيات الأزمة السورية على المستوى الاقتصادي والتجاري تأثر على نحو واضح خلال الأزمة، مما نتج عنه تبعات اقتصادية ترتبت على نحو خاص على مسألة النزوح السوري التي أثرت في الاقتصاد الأردني، كل هذه العوامل دفعت بالدولة الأردنية إلى تبني استراتيجية سليمة للتعامل مع الأزمة، وهذه الاستراتيجية استندت إلى أعلى درجات البراغماتية والعقلانية، حيث حددت بوضوح الأهداف السياسية والمصالح الوطنية مرتكزة على حساب التكلفة والعائد وذلك لمحاولة تجنب المخاطر وتعظيم الفوائد التي قد ترافق الاستراتيجية المتبناة.

دراسة **El-Alou (2018)** والموسومة بـ: "الأردن والجنوب السوري محددات العلاقة ومستقبلها في ظل التوتر الداخلي والإقليمي"، ومن خلال دراسة مراحل ومحطات الدور الأردني اتجاه الملف السوري بعد عام 2011، وقد خلصت الدراسة الى أنه يمكن عدّ الدور الاردني متفاعلًا مع التطورات الميدانية والمواقف الإقليمية الدولية، وليس فاعلًا بذاته وتدل المؤشرات على تحول واضح في الموقف الأردني تجاه النظام السوري، وأن العلاقات مع النظام قد تجاوزت مرحلة كسر الجليد باتجاه العودة تدريجيًا، ما سينعكس بالضرورة على وضع الجبهة الجنوبية.

دراسة **'Aalshueara (2015)**، والموسومة بـ"الصراع السياسي في سوريا ودوره في انتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الامن الوطني الاردني في الفترة 2011-2015" هدفت الدراسة إلى توضيح لأبعاد الصراع في سوريا في ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي الذي يركز على أهمية الفهم الصحيح للتطورات في الصراع السياسي في سوريا، وخلصت الدراسة إلى أن الصراع في سوريا ألقى بظلاله على الأردن وخاصة أزمة اللاجئين وبأعداد هائلة تفوق كل إمكانياته, وتعتبر التحدي الأكبر للأمن الوطني الأردني في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

دراسة **Al-Alan (2015)**، والموسومة بـ "اثر التحديات الاقليمية في الواقع الجيوسياسي الاردني 2000-2015" هدفت إلى الكشف عن واقع التحديات الإقليمية المحيطة بالمملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 2000 وحتى عام 2015، وقد خلصت الدراسة إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية شهدت خلال فترة الدراسة تطورات واضحة ومتسارعة على الصعيد الإقليمي مما كان لها الأثر الكبير في الشأن الداخلي الأردني، إلا ان سياسة صناعة القرار السياسي الأردني عملت على نحو دينامي على تخطي الأزمات الخارجية لكل من العراق وسوريا على نحو يحول دون التأثير على الشأن الداخلي الأردني لاحتواء الأزمة.

دراسة **Choucair (2014)**, والموسومة بـ "موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاء أم تناقض؟" هدفت الدراسة إلى بيان مخاوف الأردن بطرق

شتى، وبما يعكس المحيط القلق الذي يعيش فيه، مثل الحرب في سوريا وفوضى في العراق، ويخشى أن يدفع ثمنها دون أن يدرك مآلها، ودور يجب أن يؤديه للسعودية أو للخليج بعدّه صلة الوصل الطبيعية الموثوقة بين الشام والخليج، لاسيما أن مسؤولياته كانت قد تضاعفت مع انطلاق الربيع العربي، وبالذات من دول عربية موالية للغرب، حيث سقط في مستهله نظام الرئيس زين العابدين بن علي في تونس والرئيس حسني مبارك في مصر.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بكونها من أحدث الدراسات التي تبحث على نحو شمولي موضوع التغيير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع في سوريا منذ عام 2011، فالمعالجات البحثية في مجال السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا، كانت قاصرة على تحليل عام لتوجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا، أو اقتصرت على تحليل تداعيات الصراع في سوريا على الاردن، أو حلَّلت المواقف الاردنية من الازمة السورية ولم تتناول على نحو تفصيلي تحليلي لتوجهات السياسة الخارجية الاردنية منذ عام 2011، أو دراسة المحددات الخارجية الاقليمية والدولية والمحلية ودورها في تفسير وتحليل التغيير في المواقف الاردنية من الصراع في سوريا، وتأثيراتهم على السياسة الخارجية للدولة الأردنية.

الاطار النظري للدراسة:

بدأ الاهتمام بدراسة التغيير في السياسة الخارجية مع بداية الثمانينات بصدور كتابين، أولهما كتاب روبرت غيلين بعنوان "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، الذي عرض فيه لموضوع إهمال دراسة التغير في السياسة الخارجية وأسباب ذلك، أما ثانيهما، فهو كتاب جيمس روزنو الذي ضم مجموعة من البحوث تحت عنوان "التكيف السياسي مقالات في تحليل السياسة الدولية"(Bouboush,2011:8)، وفي كتاب لهولتسي Holsti بعنوان: السياسة الدولية أوضح تأثير الهيكل العام للقوة في النظام الدولي على السياسة الخارجية الذي يظهر في توسيع أو تصنيف اختيارات استراتيجيات السياسة الخارجية المتاحة (Holsti,1982)، أما سكيدمور "Skidmore"، فإنه ضمن أفكاره حول التغيير في السياسة الخارجية في كتاب له بعنوان "إعادة هيكلة السياسة الخارجية. كيف تستجيب الدول للتغيير في النظام الدولي، "واهتم سكيدمور بأسباب حدوث هذه العملية (Skidmore, 1994:61)، التي يربطها بما أسماه "بدرجة الاجبار الخارجي ودرجة القيود المحلية"، فتبنى السياسات الجديدة يجري عندما تكون درجة الاجبار الخارجي مرتفعة، بينما تظل هذه السياسات الجديدة متوترة في الحالة التي يكون فيها الإجباري الخارجي ضعيفاً، ويوظف تشارلز هيرمان Charles Hermann مصطلح، إعادة توجيه السياسة الخارجية. وأنه يمكن فهم السياسة الخارجية بعدّها موضوعًا لأربعة مستويات متدرجة من عملية التغير وذلك على النحو التالي (Hermann. 1990):

- التغير الكيفي: يشير إلى التغير في مستوى الاهتمام والجهد الموجه من وحدة دولية ما نحو قضية معينة سواء بالزيادة أو النقصان أو التغيير في نطاق الوحدات الدولية التي تتعامل معها، وذلك دون المساس بالأدوات والأهداف والتوجهات.
- التغير البرامجي: ينصرف إلى ذلك التغير الذي يحدث في أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال احلال أو الاعتماد على أدوات جديدة من دون تغير الأهداف (احلال الوسيلة الدبلوماسية محل الأداة العسكرية).
- التغير في الأهداف: ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية.
- التغير في التوجهات العامة للسياسة الخارجية: للدولة وهو تغير يشمل الأدوات والاستراتيجيات والأهداف وهو ما يعبر عن يعبر عن إعادة هيكلة في السياسة الخارجية في عدة مجالات على نحو متزامن.

وإن الاطار النظري الذي يمكن أن تعتمد عليه الدراسة لموضوع التغيير والاستمرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية، الاطار الذي طرحه كلا من (هولستي) و(تشارلز هيرمان) حيث أن التغيير والتعديل الذي يحدث على مستوى التفاعل الخارجي لدولة مع الفواعل الدولية الأخرى يكون وفق أنماط حددت كإطار نظري لتحليل التغيير في السلوك الخارجي وهي:

درجة التغيير: أي نسبة التغيير في السياسة الخارجية وتكون إما تكيف هو تغير ثانوي أو إصلاح وهو تغير متوسط في درجة السياسة الخارجية أو إعادة بناء ويمس على نحو جوهري توجهات السياسة الخارجية الأهداف والبرامج والتوجهات الدولية لسياسة الخارجية لدولة.

الاطار الزمني للتغير: أي المدة الزمنية لتغير سياسة الخارجية ويكون أما تغير تدريجي أو تغير سريع.

مجال التغير: ويقصد به المجال الذي مسه التغير أو مجموعة مجالات مثل: استقرار النظام، الأمن، السياسة الاقتصادية والتجارية، الهوية الوطنية، والاستقلال.

وأن هنالك العديد من العوامل التي تتفاعل فيما بينها لتؤثر في نمط السلوك السياسي للدولة، وتختلف هذه العوامل وأهميتها من دولة أخرى، حيث أن للسياق الإقليمي والدولي دورًا مهمًا في التأثير في عملية صياغة السياسة الخارجية للوحدة السياسية، فالسياسة الداخلية والخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية قد تأثرت في الأزمة السورية وتعقيداتها وتداعياتها التي من أهمها مشكلة اللجوء السوري إلى الأردن، وانتشار الجماعات المتطرفة على الحدود السورية – الاردنية، إذ أصبحت الخريطة الجغرافية للدولة السورية في ظل تفاقم أزمتها منذ عام 2011 خريطة عسكرية،

وقسمت على ثلاثة أطراف متنازعة "النظام السوري والمعارضة وتنظيم داعش" وتم توظيف استراتيجية التغيير في السياسة الخارجية في تحليل التغيير في السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا وذلك من خلال ما يلي (Al-Basousi, 2011:28):

- **إعادة الهيكلة الداخلية:** إن ارتباط السياسة الخارجية الاردنية بالمحددات الداخلية الجغرافية والمتعلقة بالحدود السورية الاردنية ومشكلة اللاجئين السوريين والمحدد الامني والمرتبط بالتدخل الايراني في سوريا وانتشار التنظيمات المتطرفة التي لها قوة تأثيرية لأحداث تغير في السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا.
- **الصدمات الخارجية:** إن التغيير في السياسة الخارجية يرتبط بإدراك الحكومة بالتغير الحاصل في البيئة الخارجية، فالأحداث القوية في البيئة الخارجية التي يبرز تأثيرها على الدولة لا يمكن تجاهلها، وعليه فإن تطورات الصراع في سوريا قد شكلت محددًا لتغيير السياسة الخارجية الأردنية تجاه سوريا.

أولًا: توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا

بسبب موقع الأردن الجغرافي ومحدودية موارده الاقتصادية وطبيعة التركيبه الديمغرافية فقد واجه الأردن وما زال يوجه مجموعة من التحديات السياسية والأمنية، التي شكلت محددات للسياسة الأردنية الداخلية والخارجية من حيث ترتيب الأولويات والخيارات ووسائل تحقيقها، فالأردن دولة صغيرة وضعيفة نسبيًا محاطة بدول كبيرة و/أو قوية نسبيًا، ويتسم الاقتصاد الأردني بصغر الحجم وقلة الموارد، وبالنسبة لمنطق سلوك الدولة السياسي فإن الاعتبارات الأمنية والسياسية تسمو على غيرها من الاعتبارات ويتوقف بقاء الدولة نفسها على الموقف من هذه التحديات وقدرة النظام السياسي الاردني على الاستجابة والتفاعل الايجابي مع المتغيرات في البيئة الاقليمية.

لذا فقد أتسم الموقف الأردني في بداية الأزمة السورية بالتحوط، حيث نجح الأردن بإدارة موقف المحايد والتدخل بالحد الأدنى الذي لا يلحق الضرر بالمصالح العليا للدولة الأردنية، وبما لا يجعل الأردن طرف رئيسي للصراع في سوريا، فمنذ بداية الثورة السورية عام 2011 أستقبل الأردن اللاجئين السوريين على أرضه لاسيما أن أهل مدينة درعا السورية الذين أطلقوا الشرارة الأولى للثورة السورية، لهم صلات قرابة وجوار في الأردن في مناطق (مثل الطرة، الشجرة، الرمثا)، وحصلت اشتباكات في أكثر من واقعة بين الجيشين السوري والأردني بسبب وجود مسلحين بحسب الادعاء السوري، أو بسبب محاولة لاجئين أو فارين من النظام السوري، ومنهم عسكريون أو بسبب محاولة لاجئين الهروب إلى الأردن، كما أن طيارًا سوريًا لجأ بطائرته الحربية إلى الأردن، فيما بدأت تظهر ملامح التغيير في السياسة الاردنية تجاه سوريا مع استقبال الاردن لرئيس الوزراء السوري السابق رياض حجاب في عام 2012، حتى دعا الملك عبدالله الثاني الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي، فضلًا عن الاتهامات التي وجهتها سوريا للأردن بإيواء المسلحين وتدريبهم وتسليحهم بدعم ورعاية من السعودية والولايات المتحدة، حتى إستطاعت قوات المعارضة السورية السيطرة على كافة المواقع والمعابر الحدودية بين البلدين، مما أثار حينها مخاوف سورية من أن تكون درعا منطلقًا لهجوم أو هجمات نحو العاصمة دمشق (Asharq Al-Awsat Newspaper,2012).

لذا فقد أتسمت الدبلوماسية الأردنية بحالة من الضبابية والتردد، حيث اجتمعت في الازمة السورية كل مخاوف الأردن السياسية والوجودية والاستراتيجية، ولا توجد خيارات سهلة يمكن الركون إليها، واستمرار الحرب في سوريا كصراع مسلح بين نظام ومعارضة، مما أدخل صانع القرار الأردني في حسابات معقدة لحماية الدولة الأردنية، والخوف من أن تقع المملكة الأردنية ضحية تداعيات الحرب على حدودها، كما انتهجت الدبلوماسية الأردنية موقفًا فيه الكثير من الحذر وإلى حد ما التردد، على الرغم من السياسة المتوازنة التي تفرضها معطيات أرض الواقع، والضغوط المتداخلة داخليًا وخارجيًا، والسعي الى تجنب الدخول في الصراع الداخلي في سوريا، على عدّ أن النظام الأردني، هو أحد أهم نماذج "محور الاعتدال"، للتعاطي بحذر شديد مع ما يجري في سوريا تمامًا. (Choucair,2014:34).

ونتيجة لتطورات الصراع في سوريا، فقد ازدادت المخاوف الأردنية السياسية والاستراتيجية تجاه طرفي النزاع في سوريا، حيث أن الوقوف إلى جانب المعارضة السورية دون تحقيقها لانتصار سيُدخل الأردن في المواجهة مع النظام السوري، أما في حال قلّل الأردن من أهمية المعارضة السورية، فإن انتصارها سيُعرّض الأمن الوطني الأردني لمخاطر تشكل نظام سوري لا يراعي مصالح الأردن، ويمكن وضع علامات زمنية رئيسية توضح الموقف الأردني والضغوط التي تعرض لها على سبيل الإجمال فقط في مساره من الأزمة السورية، مع الأخذ بالاعتبار أن كل مخاوف الأردن الاستراتيجية كانت حاضرة في جميع المراحل، وفيما يلي توضيحًا لتلك المراحل:

المرحلة الأولى: التحوط الاستراتيجي: يمكن وصف الموقف الاردني من الثورة السورية بالحذر الشديد حيث إنشغلت الدولة الاردنية باستقبال اللاجئين والجنود المنشقين وتمرير بعض الرسائل التي تنتقد نظام الرئيس السوري بشار الأسد عبر مقابلات الملك عبدالله الثاني مع الإعلام الغربي، ويمكن تفسير ذلك بسياسة الأردن لاحتواء تداعيات الربيع العربي على الاردن، بالإضافة للموقف الدولي المتردد الذي لم يعلن أي حسم تجاه سوريا قبل التصعيد الأمريكي السعودي في آب عام 2011 .(Kandil,2013)

المرحلة الثانية: الاعتراف الرسمي الاردني بالمعارضة في يناير 2012، بدأت السياسة الخارجية الاردنية باتخاذ مواقف سياسية معلنة لدعم

المعارضة السورية، حيث إعتراف الاردن بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلًا شرعيًا للشعب السوري في بداية عام 2013، ثم التصويت في القمة العربية في الدوحة عام 2013 على سحب مقعد الجامعة العربية من النظام السوري، وذلك نتيجة لرهانات السياسة الاردنية على هزيمة النظام السوري (نظام بشار الاسد) ، وقد شهدت الحرب في سوريا تطورات مهمة في المناطق الجنوبية القريبة من الحدود الاردنية بعد عام 2013، مما ساهم في زيادة الاهتمام الاردني بمراقبة تطور أعمال قوى الثورة السورية وما بدأت تفرزه من تفاعلات عسكرية على حدودها واحتمالية ارتداداتها عليها، مما دفع بالدولة الاردنية الى الدخول في بداية العام 2014 بحلف "الستين" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، ولتشارك في عام 2014 بما يسمى غرفة تنسيق عمليات "الموك" التي تأسست في أكتوبر 2014 لمتابعة معارك الجبهة السورية الجنوبية، وضمن تلك الفترة استطاعت الغرفة ضبط بعض المعارك ودعم أخرى بطريقة نوعية أحدثت تقدمًا كبيرًا لقوات المعارضة السورية على حساب قوات النظام السوري وحفظت إلى حد ما المصالح الأردنية (Darwish ,2014) .

المرحلة الثالثة: مرحل التدخل المباشر لعب الأردن دورًا مهمًا في إدارة الجبهة الجنوبية السورية مستغلًا خلافات الفاعلين الإقليمين والإدارة التنافسية للملف السوري بين (تركيا، قطر، السعودية)، ومع حلول العام 2015 بدأت تلوح في الأفق ملامح تنسيق إقليمي مشترك بين تلك الدول، لتنعكس إحدى نتائج هذا التقارب على الأرض السورية على نحو غير مباشر بتشكيل جيش الفتح في آذار 2015، بينما ميدانيًا زادت فاعلية جبهة النصرة على حدود الأردن الجنوبية، إضافة إلى تمدد خطر تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على حدوده الشرقية من جهة العراق، خصوصًا بعد أن أوصل التنظيم للأردن رسالة واضحة بتفجير معبر "طريبيل" على الحدود الأردنية العراقية في 25 نيسان 2015، لذا كان الإعلان المفاجئ عن نية الأردن تسليح العشائر السنية في سورية والعراق، الذي أفضى إلى تشكيل "جيش أحرار العشائر" في سورية المدعوم من غرفة "الموك"، حيث تنحصر مهمته في حماية الحدود السورية- الأردنية شرقي محافظة السويداء على امتداد الشريط الحدودي، دون محاربة النظام السوري (El-Alou, 2015).

المرحلة الرابعة: مرحلة عودة العلاقات مع النظام السوري مع تغير المواقف الدولية والإقليمية اتجاه نظام الأسد بعد التدخل الروسي وتغير موازين القوة على الأرض لصالح النظام السوري (بشار الاسد)، بدأ الموقف الأردني بالمقابل باتخاذ "منحى إيجابي" اتجاه، على حد تعبير الناطق باسم الحكومة الأردنية ورئيس هئية الأركان الأردني، واللذان أرسلا رسائل ودية عبر تصريحات إعلامية للنظام السوري الذي قابلها برسائل مماثلة على لسان "بثينة شعبان" مستشارة السياسية والإعلامية للرئيس السوري بشار الأسد، حيث تسربت معلومات عن وساطة روسية بطلب أردني لفتح قنوات للتواصل والتنسيق الأمني مع النظام السوري، وهو ما حدث فعلًا حيث زارت وفود أردنية عدة سوريا، إضافة إلى الدور الأردني في إنجاح مسار أستانة والوساطة بين الولايات المتحدة وروسيا للوصول إلى اتفاق خفض التصعيد في الجبهة الجنوبية، ثم حل جيش "أحرار العشائر" وتسليم عدد من المخافر الحدودية للنظام السوري، لينتقل في العام 2018 التنسيق الأمني مع النظام إلى بوادر انفتاح اقتصادي عبر زيارة وفد من غرفة صناعة الأردن لسوريا ((El-Alou, ,2018.

ثانيًا: محددات التغيير في توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا:

أن الموقف الأردني يسير حيال الصراع في سورية وتداعياته على خيط رفيع من التوازنات بين الضغوط المتداخلة بين الخارج والداخل، فالحكومة الأردنية تتفق مع الأجندة العربية التي كانت تدعوا إلى تنحي نظام بشار الأسد وتأييد العقوبات الدولية، وإن السياسة الخارجية الأردنية كانت تقاوم الضغوط التي تدفعها للانحياز الكامل لأحد الطرفين المتصارعين، وتسعى جاهدة إلى الاستمرار في مسك العصا من المنتصف، ولكنها لا تكتفي بانتظار التطورات، وإنما تستعد لمواجهة أسوأ سيناريوهات التدخل العسكري الأجنبي أو الحرب الأهلية وما ينتج عنها من أزمات إنسانية، وأن سياسة صناعة القرار السياسي الأردني عملت على نحو دينامي على تخطي الأزمات الخارجية المتمثلة بالأزمة السورية (Al-Alan,2015:13)، وفيما يلي عرض لمحددات التغيير في السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا:

المحددات الداخلية: تشير الى مجموعة العوامل الداخلية المؤثرة على توجهات السياسية الخارجية الاردنية ومواقفة تجاه الازمة السورية، وتنقسم الى:

- **المحدد الانساني (اللجوء السوري الى الاردن)**

ألقى الصراع في سوريا بظلاله على الأردن وخاصة نتيجة تزايد أعداد اللاجئين السوريين وبأعداد هائلة تفوق كل إمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والامنية الاردنية , وتعتبر مشكلة اللاجئين السوريين التحدي الأكبر للأمن الوطني الأردني في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية(alshueara ,2015: 10)،

وقد أثر اللجوء السوري في الأُردن من عدة جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية، واستمر الدور الإنساني للأُردن على مدى سنوات الأزمة السورية رغم الإمكانيات الاقتصادية المحدودة، مما زاد الأعباء على ميزانية الدولة الأردنية.

- **المحدد الاقتصادي:**

على الصعيد الاقتصادي كان التأثير كبيرًا للصراع في سوريا على موازنة الدولة الاردنية وذلك في تحمل الأعباء المترتبة على استقبال اللاجئين الذين

توافدوا عبر الحدود الأردنية الشمالية، مما زاد الضغط على مقدرات الدولة الاردنية صاحبة الموارد المحدودة، وعلى الصعيد الاجتماعي أثرت الأزمة سلبًا بسبب زيادة نسب البطالة في المجتمع الأردني نتيجةً لتدفق اللاجئين السوريين، كما أدى هذا التدفق إلى وجود اختلاف في طبيعة التركيب الديموغرافي في المناطق المستضيفة (Sameran, Sameran,2014)، بالإضافة إلى تراجع حجم التجارة بين الاردن وسوريا.

وقد تراجعت الاستجابة الأُردنية لأزمة اللجوء بعد عام 2015 بسبب محدودية المساعدات المقدمة للأُردن بالإضافة إلى زيادة حجم التحدي الأُردني للتعامل بحكمة في ظل الظروف الداخلية والأوضاع المتوترة في الدول المجاورة (Al-Dalabih,2015:65).

واستقبل الأردن مئات الآلاف من اللاجئين السوريين الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية والتعليمية المناسبة، وأن اللاجئين السوريين لا يحصلون على الغذاء والرعاية الكافية بسبب ضعف الاهتمام الدولي بقضية اللجوء السوري في الأردن، بالإضافة إلى ضعف الخطط والبرامج التنموية التي تشمل الصحة والماء وأنظمة الخدمات وحاجتها إلى التطوير (Ministry of Planing and International Cooperation of Jordan,2015: 90).

- **المحدد السياسي:**

تعامل الأردن منذ بداية الأزمة وفق رؤية واضحة ترتكز على أمرين هامين؛ **أولهما** مصلحة الدولة الأردنية العليا واستقرارها وضمان أمن الأردنيين بخاصة أن الأردن دولة حدودية مع سوريا بحدود يبلغ طولها (380) كم(Al-Alan,2015:68-70)، كما أن للأردن تداخل اجتماعي ومصالح تاريخية مع سوريا بالإضافة إلى تأثر الداخل الأردني بما يجري في المنطقة العربية، أما **الأمر الثاني** فهو الحرص الصادق على وحدة أرض والشعب السوري من أي تقسيم أو انقسام أو اقتتال طائفي أو حرب أهليه لأن حدوث هذا يعني تأثر المنطقة كلها, ويحترم الأردن حق الشعب السوري في اختيار أي مسار سياسي بطريقة سلمية، وأن السياسة الخارجية ذات مواقف واضحة ومحددة المعالم مما يضمن لها الاستمرار والديمومة، وهنا أثبتت السياسة الخارجية الأردنية دورها في الموازنة بين الضغوط الخارجية والداخلية في التعامل مع الصراع السوري (Al-Atoum, Al-Rousan, Al-Azzam, 2019,176).

ومع تزايد وتيرة الأحداث وتصاعدها ودخول الثورة السورية مرحلة حرجة بعد تدخل الجامعة العربية ثم تدويلها بعد أقل من شهر بعد دخول مراقبين عرب لاشتراط النظام السوري أن يكونوا تحت إمرتهم ثم تدويل الأزمة وإخراجها من إطار البيت العربي ممثلًا بجامعة الدول العربي نتيجة تعنت النظام السوري في التعامل معها، وسحبت عضويته منها، وأصبحت التدخلات الدولية لها دور فاعل في تحديد تفاعلات الأزمة فكانت هناك جملة من المفاوضات مع المعارضة كان أولها (جنيف1).ثم بدأ موقف الأردن يتضح شيئًا فشيًا بعد مؤتمر جينيف (1) في حزيران 2012 الذي يدعوا إلى انتقال سياسي للحكم في سوريا ووقف النزاع الدائر فيها فوجد الأردن موقفه الواضح الذي يتناسب وموقعه وطبيعة ظروفه، وهذا الموقف ترسخ على نحو ثابت في الاستراتيجية الأردنية في أعقاب التراجع الأمريكي في أيلول 2013 عن توجيه ضربة عسكرية لسوريا ردًا على استعمال النظام السوري للأسلحة الكيمائية، وفي 30 سبتمبر 2015، وافق مجلس الاتحاد الروسي على النداء الذي وجهه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، للسماح باستخدام القوات المسلحة الروسية في الخارج، وينص على استخدام القوة الجوية في سوريا "لصالح الحكومة السورية"، وفي 11 فبراير 2016 أعلنت السلطات السعودية والتركية عن خطتها للتدخل برًا في الحرب الأهلية السورية وبينت أن خطتها هي لدعم الجيش السوري الحر والقوات المعارضة الأخرى في سوريا، وخلال مراحل الصراع في سوريا، أطلقت عدد من مبادرات السلام، بما في ذلك محادثات السلام التي عقدت في جنيف في أذار 2017 بشأن سوريا برعاية الأمم المتحدة (Magnus, 2016: 283)

- **المحدد الامني:**

عانى الأردن من أزمات عدّة حدثت في الإقليم بدءًا من حرب عام 1948 ونكبة عام 1967، وحرب لبنان عام 1982، وحربا الخليج الأولى والثانية وحرب لبنان عام 2006, ونتيجة لمواقفه القومية ووقوفه دومًا إلى جانب الأشقاء العرب، فقد أنعكس ذلك على استقراره الداخلي وأمنه الوطني، ومع بداية الثورات العربية في عام 2011 ونتيجة لانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الدولة الأردنية، فقد شكلت هذه الثورات ومن أهمها الثورة السورية تحديًا مباشرًا للاستقرار الداخلي وتوجهات السياسة الخارجية الأردنية، وذلك في ضوء ارتفاع الآثار المترتبة على الأزمة السورية وخاصة ارتفاع عدد اللاجئين السوريين والذين أصبحوا يمثلون ثلث سكان الأردن، وهو ما يرتب ثقلًا سكانيًا واقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا على الأردن.

لقد ساهم الانخراط الأردني في الصراع السوري بنقل التهديدات الأمنية من الحدود إلى الداخل الأردني؛ إذ شهد الأردن عدة عمليات إرهابية كان أبرزها (El-Alou,2018):

هجوم البقعة في 6 يونيو 2016: حيث هاجم مسلح مركزًا للمخابرات الأردنية قرب مخيم البقعة شمال عمان، وأوقع الهجوم 5 قتلى من عناصر المخابرات.

هجوم مخيم الركبان في 21 يونيو 2016: حيث وقع انفجار بالقرب من مخيم الركبان للاجئين السوريين قرب الحدود الأردنية، أسفر عن مقتل 6 عسكريين أردنيين،

خلية إربد في 2 اذار 2016: حيث قتل ضابط أردني و7 متطرفين في تبادل لإطلاق النار بمدينة إربد شمالي الأردن، وأكد الأردن وقوفه إلى جانب

الشعب السوري، ولكن فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى قرار بشأن سوريا، أدى إلى فرض الأزمة السورية نفسها على الأردن، وأصبحت تشكل تحديًا للأمن الوطني الأردني، وهذا يفرض على الأردن أن يراعي مصالحه الحيوية، وبالتالي يجب أن يكون جزءًا من الحل أو التسوية للأزمة السورية.

هجوم الكرك في 18 ديسمبر2016: حيث هاجم مسلحون، بعض مواقع التمركز الأمني في محافظة الكرك، جنوبي البلاد، ثم تحصنوا داخل قلعة الكرك التاريخية، وتبادلوا إطلاق النار مع قوات الأمن التي هرعت إلى المكان، مما أسفر عن سقوط 10 قتلى بينهم 7 رجال أمن وسائحة كندية وإصابة 28 آخرين.

المحددات الخارجية: وتنقسم الى:

- **المحددات الدولية:**

إنَّ تشعّبات الأزمة السورية على المستويات السياسية والأمنية، كان لها تأثيرات على العلاقات الاردنية الدولية في ضوء المواقف التي تتخذها الدول تجاه الصراع في سورية، فقد تصدّرت الأزمة السورية الملفات الساخنة على الصعيد الدولي، فباتت الجيوسياسيّة السورية محور صراع دولي وانقسامات في المواقف السياسيّة والاستراتيجية والميدانيّة، وإن التحوّل في مواقف بعض الدول التي كانت تربطها علاقات جيّدة مع سوريا، هو من أهم مظاهر هذا الصراع، فتركيا التي بدّلت مواقفها تجاه سوريا من التعاون الاستراتيجي والتقارب مع النظام السوري إلى تسلح المعارضة وذلك وفق مصالحها المرتبطة بالاستراتيجية الأميركية في سوريا، ومنذ بداية الثورة السوريّة عام 2011 كان الأردن يراقب الأحداث بتمعّن ودقّة شديدين، حيث تأثرت الأردن، بحكم الجوار، في تبعيات الوضع السوري، من ناحية نزوح مئات الآلاف باتجاه الحدود الأردنية، ودخول الكثير من الجهاديين الأردنيين إلى سوريا، ومع تطور الأمور إلى صراع مسلّح في المناطق الحدودية (Mahfouz ,2012:32).

إن ما حظي به النظام السوري من دعم من القيادة الروسية لم يحصل عليه حليف آخر حتّى في أوج الحرب الباردة، إذ إنّ ممارسة روسيا لحق النقض في مجلس الأمن ثلاث مرات متتالية خلال تسعة أشهر يدلّ على المكانة الاستثنائيّة للصراع في سورية في الحسابات الروسية على مختلف الصعد، وسعت روسيا منذ بداية الصراع في سورية إلى منع التدخّل الغربي في سوريا، ودعم النظام السوري في المحافل الدوليّة بالتعاون مع الصين، وفي المحافل الإقليميّة بالتعاون مع إيران، وفَرَضَت على النظام السوري استقبال المراقبين العرب، ومن ثمّ كانت روسيا وراء موافقة الرئيس السوري على الذهاب إلى جنيف(1)، وجنيف(2)، واستفادت الاستراتيجية الروسية من انتصار النظام في منطقة القُصَير، مما زاد أوراق القوة في يدها للتفاوض مع الولايات المتحدة الامريكية، ومن ثم انتصار حي الخالديّة في حمص، والتقدّم في ريف دمشق والقلمون، ليُثبِت كلُّ ذلك عدم قدرة التيارات السلفيّة المحاربة المحليّة والعالميّة على مواجهة الجيش النظامي السوري المدعوم من روسيا وايران (Abu Hilal ,2011:201).

أن فوائد التواجد العسكري الروسي لا تقف عند حدود تصفية ومواجهة تنظيم داعش الذي يعتبره الأردن العدو الأول له، ولكنها تصل لمسافات أعمق أخرى من بينها وأبرزها الاستغناء عن جهود قوات من الميليشيات العسكرية تتبع حزب الله اللبناني أو الحرس الجمهوري الإيراني، خصوصًا بعدما ظهرت هذه القوات في محيط درعا القريبة والملاصقة للحدود مع الأردن، وربطت روسيا بالأردن علاقات وثيقة أنشأها الملك عبدالله الثاني مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وثمة مجموعة من المصالح المشتركة في مجالات الطاقات والصناعة مع روسيا فيما يتعلق بالصراع في سوريا، فالجنوب السوري قد تحول في مراحل معينة من مراحل تطور الأزمة السورية، إلى ساحة صراع، وعلى مسافة غير بعيدة، من المدن والقرى والبلدات الأردنية، وتزايد القلق الأردني إزاء انتقال الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، والميليشيات الشيعية العراقية المدعومة من إيران، وحزب الله اللبناني إلى المنطقة الحدودية الأردنية، فقد بدأت المشكلة في تشرين الثاني عام 2015، حين أقدمت عناصر حزب الله بمساعدة قوات الأسد النظامية والدعم الجوي الروسي على الاستيلاء على بلدة الشيخ (مسكين) إلى الشمال مباشرة من درعا التي تتميز بموقع استراتيجي، وعلى أثر ذلك، عدّ الأردن ذلك الهجوم بمثابة تحذير حيال برنامجه المحدود القائم على تدريب جماعات المعارضة وتزويدها بالأسلحة، وبرز القلق الاردني في محورين الأول: أن أي تقدّم إضافي لهذه القوات المدعومة من روسيا قد يدفع بالمسلحين الإسلاميين إلى التوجه أبعد إلى الجنوب، والثاني: أن إيران قد تتمركز أساسًا على طول الحدود الأردنية إذا جرى ترسيخ هذه المكاسب، فلم يكن باستطاعة الأردن إشراك وكلاء إيران عسكريًا في سوريا، وسرعان ما أدركت الدولة الاردنية أن روسيا هي الجهة الفاعلة الوحيدة القادرة على وقف تقدّمهم نحو الحدود (Schenker ,2017).

وإنَّ فشل المعارضة والثورة في إسقاط النظام السوري في بداية الأزمة، أجبر الولايات المتحدة الامريكية على الدخول مباشرة في الحرب، عبر التهديد بشن ضربة عسكريّة ضدّ سوريا، بحجة استخدام السلاح الكيميائي من قبلها، وفي آب 2013 التقط الروس الفرصة واقترحوا على الطرف الأميركي أن تقوم سوريا بالتخلّي عن سلاحها الكيميائي، وإن روسيا معنيّة على نحو مباشر بالصراع في سورية، فإلى جانب المناورات البحريّة ودخول السفن المتتالية إلى القاعدة الروسية في ميناء طرطوس، فإنَّ التحرّك السياسي القوي تجلّى في رفض روسيا لعملية تقسيم سوريا في إطار المشروع الأميركي(Zoughaib,2014:45).

وإن وصول الصراع في سورية إلى هذه المستويات المعقدة، أخرجها من دائرة الصراع المحلي إلى الإقليمي والدولي، وإن هذه التكتّلات المحليّة والدولية أخذت حيزًا من الصراع في سورية، وفق مصالحها وأهدافها وتحالفاتها، كما أن الإستراتيجيّة الأميركية تهدف إلى تحويل الأراضي السورية إلى

ساحة معارك لاستنزاف لجميع القوى المتحاربة لتصفية بعضها البعض، من أجل تنفيذ مخططات تُعيد تشكيل المنطقة، وفق مقتضيات المصالح الأميركية-الإسرائيلية، وترسيم الشرق الأوسط الجديد، وإن الصراع في سوريا بين المعسكر الروسي من جهة والمعسكر الأميركي الغربي من جهة أخرى بات واضحًا، وتجلّى عبر النشاط الدبلوماسي الكبير في مؤتمر "جنيف2" (Seal,2012:24).

ووقعت كل من الأردن وروسيا والولايات المتحدة في 22 حزيران 2017، على مذكرة تفاهم لإقامة "منطقة آمنة" في مدينة درعا وريفها خالية من أي تواجد لقوات غير سورية بعمق يصل إلى (30) كيلومتر عن الحدود الأردنية، وتلعب روسيا دور الضامن لقوات النظام والقوات الحليفة التي تشمل قوات إيرانية ومقاتلي حزب الله اللبناني والمجموعات الشيعية المسلحة الحليفة لإيران، لكن لم يجري تحديد المناطق المشمولة بمذكرة التفاهم، وتم التوافق في جولة مفاوضات إستانة (5) التي عقدت في 5 تموز 2017 على ترسيم خرائط منطقتي حمص وسط سوريا والغوطة الشرقية في ريف دمشق، مع خلافات حول ادلب وسحب خرائط المنطقة الجنوبية من التداول، ولكن اتفاقًا بين الرئيسين الأمريكي والروسي على هامش قمة دول مجموعة العشرين في مدينة هامبورغ وضع المنطقة الجنوبية تحت مظلة الاتفاق بينهما اعتبارًا من 9 تموز 2017، مع استبعاد إيران التي تحاول والقوات الحليفة استغلال انحسار مناطق سيطرة تنظيم الدولة (داعش) والصراع الذي تشهده جميع الأطراف على تركة التنظيم الذي يسجل خسارات متتالية في العراق وسوريا، وبموجب هذا الاتفاق سيكون أقرب تواجد لقوات النظام والقوات الحليفة بما فيها المجموعات الشيعية الممولة من إيران على مسافة لا تقل عن (30) كيلومتر عن الحدود مع كل من إسرائيل والأردن .(Al-Hamid,2017:26)

وسعت الدولة الأردنية للحد من أنتقال تهديد التنظيم إلى داخل الأراضي الأردنية، عبر سلسلة من التحالفات مع الولايات المتحدة وفصائل سورية من المعارضة المسلحة في الجهة الجنوبية ومقاتلين عشائريين من مناطق غرب العراق ومحافظتي درعا ودير الزور في سوريا، ووفرت لهم معسكرات تدريب بإشراف أمريكي في معسكرات أردنية خاصة، واستضافت أيضًا متدربين من الشرطة العراقية وجهاز مكافحة الإرهاب الذي شكلته الولايات المتحدة بعد غزو العراق عام 2003 .(Al-Hamid,2017:27)

- **المحددات الاقليمية:**

برز تأثير التدخلات الإيرانية في سوريا على الأردن، من خلال التحالف "إيران- سوريا- حزب الله"، هو تحالف تأسس لمواجهة الضغوط الدولية والإقليمية التي يتعرض لها أطراف هذا المحور، في سياق سياسة الهيمنة والتحالفات التي تنظم العلاقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى، الذي تطور في إطار تنافس القوى الإقليمية على مد النفوذ والسيطرة الإقليمية، الذي انتهى إلى تقسيم المنطقة إلى معسكرين: معسكر الممانعة، وضم إيران، وسوريا، وحزب الله وحلفائه داخل لبنان وفصائل المقاومة الفلسطينية، ومعسكر المعتدلين الذي ضم السعودية وبعض دول الخليج العربي ومصر والأردن، وتيار 14 آذار داخل لبنان، وحركة فتح الفلسطينية .(Abdulaziz ,2013:68)

وقد كان لهذا الاستقطاب الإقليمي تأثيره الواضح على الأزمة السورية، إذ أستمر هذا الاستقطاب بشأن الأزمة، وينطلق محور الممانعة في هذا السياق من عدّ أن ما يحدث في سوريا مؤامرة خارجية بالتعاون مع عناصر من داخل سوريا ليس فقط لإسقاط النظام السوري ولكن لتغيير المعادلات والتوازنات السياسية والأمنية في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها (Abdel Hamid ,2016:91-92).

وأنتجت الأزمة السورية واقعًا جيوسياسيًا معقدًا في الإقليم، برز في التنافس بين تركيا وإيران، إذ أسهمت المرونة السابقة في النظام الدولي في إعطاء الدول الإقليمية أدوارًا أكثر فعالية تعبر به عن سياستها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة، فقد وقفت إيران أمام هذا الواقع الجيوسياسي الجديد إلى جانب سوريا سياسيًا ولوجستيًا، فاتحة الأبواب لاستمرار الاشتباك مع دول مركزية في مجلس التعاون الخليجي من جهة، ومع تركيا أبرز الفاعلين الجيوستراتيجيين الإقليميين في المنطقة .(Abdulaziz ,2013:68)

لقد أفرزت الأزمة السورية حالة من التنافر بين دولتين إقليميتين، لكل منهما مصالحها في المنطقة، فإيران ترى أن تركيا تريد التخلص من النظام السوري ودعم الإسلاميين لتسلم السلطة، وان ذلك هو جزء من أجندة أمريكية في المنطقة، وتحاول الولايات المتحدة من خلالها إعادة تعريف مصالحها عبر التيار الإسلامي (المعتدل) الذي يمتلك قواعد شعبية عريضة، في المقابل، وكانت تركيا ترى أن ما يحدث في سوريا وبسبب الحدود المشتركة يفرض عليها التدخل، فالسوريون الفارون من العنف ذهبوا إلى تركيا، وبذلك فرض على تركيا التدخل، وأنتجت الأزمة السورية واقعًا استراتيجيًا معقدًا برز في التنافس بين تركيا وإيران وصولًا إلى استقطاب تركي إيراني، وأدى وجود المحور الإيراني-السوري، في حين عمدت تركيا إلى احتضان المعارضة السورية وتعزيز الضغوط على نظام الأسد، هادفة إلى إنتاج نظام سياسي يتقاطع معها، من خلال فهم ضمني غير مصرح به للأغلبية الديمقراطية على أنها أغلبية مذهبية، وأسهمت الأزمة السورية في حدوث تقارب خليجي-تركي لدعم المعارضة السورية.

وتضافرت مجموعة من العوامل والمتغيرات التي ساهمت في حدوث تغييرات جوهرية في السياسة الأردنية تجاه الصراع في سوريا، من أهمها تغيّر الوضع الداخلي للصراع في سوريا لصالح النظام السوري "نظام بشار الأسد" والمواقف الدولية تجاه ما يحدث في سوريا حيث دخلت روسيا كقوة لحماية وإنقاذ النظام السوري منذ 30 سبتمبر 2015، وتراجع الاهتمام الأمريكي بتغيير النظام السوري، إلى جانب بروز تهديد تنظيم داعش مع إعلان دولة الخلافة عام 2014، الأمر الذي ساهم في تغيّر الموقف الأردني من الصراع في سوريا، حيث بدأت السياسة الخارجية تأخذ مواقف إيجابية تجاه

تحسين العلاقات بين الدولتين وقد تبلور هذا الاتجاه من بين فتح معبر نصيب الحدودي بين الأردن وسوريا عام 2016، وتم رفع تمثيل الدبلوماسي الأردني في سوريا عند تعيين مستشارٍ قائم بالأعمال بالإنابة في كانون الثاني 2019 (Al-Barasneh,Al-Qarala, 2019: 211).

الخاتمة

سعت الدراسة للتثبت من صحة الفرضية التالية: أن المحددات الداخلية والخارجية الاقليمية والدولية كان لها التأثير المباشر على التغيير في توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الصراع السياسي خلال الفترة (2011-2020)، وقد تبين من خلال العرض السابق صحة الفرضية التي أنطلقت منها الدراسة فقد أثرت المحددات الخارجية من خلال التدخلات الروسية والايرانية والتركية والامريكية بالإضافة الى المحددات الداخلية فيما يتعلق بالموقع الجغرافي للأردن وأزمة اللاجئين وبأعداد هائلة تفوق كل إمكانياته في حدوث تغيير تكتيكي في السياسة الاردنية تجاه الصراع السوري من دعم وتأثير المعارضة السورية إلى مرحلة إعادة العلاقة مع النظام السوري.

بالإضافة إلى التحدي الأكبر للأمن الوطني الأردني في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ودخول تنظيمات ذات أيدولوجيات مختلفة للقتال مع طرفي الصراع يجعل من الأزمة السورية صراع مذهبي وطائفي, واتساع دائرة الصراع بين أكثر من جهة ومنظمة, الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأعباء والتحديات للأمن الوطني الأردني، فقد كان للأردن مواقف وصفت بالسياسة التي تقوم على التحوط الاستراتيجي في بداية التعامل مع الازمة السورية ومن ثم الموقف الداعم للمعارضة السورية الى أنه في نهاية عام 2014 ومطلع عام 2015، تغيّرت المواقف الدولية تجاه ما يحدث في سورية، ودخلت روسيا كقوة لحماية وإنقاذ النظام السوري، مما أوجد موقفًا أردنيًا جديدًا، ولم تعد الولايات المتحدة مهتمة كثيرًا بتغيير للنظام السوري، خصوصًا مع بدء بروز تهديد تنظيم داعش عام 2014، الذي ساهم في تغيّر الموقف الأردني من الصراع في سوريا في ضوء تغيير أوضاع الصراع في سوريا وقدرة النظام السوري على تعزيز وتوسيع مناطق نفوذ وسيطرته على الأراضي السورية نتيجة للدعم العسكري والسياسي الروسي الايراني لذا تغير الموقف الأردني تجاه تعزيز علاقاته مع النظام السوري نظام بشار الأسد.

النتائج:

في ضوء العرض السابق تخلص الدراسة الى أن:

- تأثرت السياسة الخارجية الأردنية في الاستجابة لتطورات الأزمة السورية بعدة محددات أو متغيرات ارتبطت بالتطورات الميدانية والسياسية التي يحققها أحد طرفي الأزمة السورية سواء النظام السوري أو المعارضة السورية، بالإضافة إلى التحولات في الموقفين الإقليمي والدولي والتدخلات الدولية الروسية والامريكية والايرانية ودعمها لطرفي الصراع لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية، ولذلك أتبعت المملكة ما أسماه البعض سياسة "الغموض البناء"، حيث بنى النظام السياسي في الأردن دبلوماسيته على أساس المحافظة على علاقات محددة مع طرفي الصراع، فالمتتبع لسياسة الأردن الخارجية تجاه الأزمة السورية منذ بداياتها يلاحظ أن هذه السياسة تأثرت على نحو أو بآخر في المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية.
- كان للمحددات الداخلية الامنية والسياسية والانسانية وخصوصًا أزمة اللاجئين السوريين تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية على الدولة الأردنية، فقد فرضت الانعكاسات العسكرية والأمنية للصراع في سوريا الكثير من التهديدات على الأردن، وكذلك فإن تبادل إطلاق النار بين القوات النظامية والمعارضة المسلحة على مقربة من الحدود الأردنية كانت من أبرز هذه التهديدات التي جعلت الحدود في حالة استنفار عسكري وأمني من الجانب الأردني بعد تعرض الأراضي الأردنية لصواريخ وقذائف، أصابت في مناسبات عدة مواطنين عزل، وألحقت أضرارًا بالممتلكات العامة والخاصة، التي ترافقت أيضًا مع ارتفاع عمليات التهريب عبر الحدود بما فيها الأسلحة والمخدرات، وزيادة عمليات التسلل من مختلف الجنسيات في ظل غياب تواجد الجيش السوري على الحدود الأردنية السورية مما كان له تأثير مباشر على صانع القرار الاردني تجاه الصراع في سوريا وأسهمت في حدوث تغيير في السياسية الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية، في إطار التقارب مع النظام السوري كونه الأكثر قدرة على حماية المصالح الأردنية.
- شكلت المحددات الاقليمية والدولية أحد أكثر المتغيرات تأثيرًا على حدوث تغييرات هيكلية في السياسة الخارجية الاردنية تجاه سوريا، وأن مستوى التغيير في السياسة الخارجية الاردنية ارتبط إلى حد كبير بقدرة صانع القرار على تحليل معطيات وتداعيات الأحداث في سوريا وتأثيرها على المصالح الوطنية الأردنية، وتقاطعها مع مصالح الفاعلين الدوليين والاقليميين (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيران، تركيا) ومستوى دورها في الصراع السوري، بالإضافة الى تحليل التهديدات المستقبلية التي ستواجه الدولة الأردنية في ضوء التطورات والتداعيات التي ستشهدها سوريا في المستقبل.

المصادر والمراجع

أبو هلال، ف. (2011). *إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أحمد، هـ. (2016). *أهمية سوريا في الموازين الدولية والإقليمية*. دمشق: مركز جروان للدراسات.

الباسوسي، أ. (2011). *أثر القيادة السياسية في تغير السياسة الخارجية الفرنسية (شيراك – ساركوزي)*. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

البراسنة، أ.، والقرالة، ع. (2019). الاستراتيجية الأردنية في التعامل مع الأزمة السورية 2011 -2016. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 46(1)، 209-225.

بوبوش، م. (2011). *مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية*. الرباط: جامعة محمد الخامس.

جريدة الشرق الأوسط. (2012). الملك عبدالله الثاني لو كنت مكان الأسد لاعتزلت السلطة.

الحامد، ر. (2017). *الصراع السوري والمقاربة الأردنية الجديدة: الخلفيات والتحديات*. بغداد: معهد العالم للدراسات.

درويش، إ. (2014). توسع برنامج تدريب مقاتلي المعارضة السوريين في الأردن. *القدس العربي*، 3.

الدلابيح، م. (2015). *الأزمة السورية وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأردن: 2011 – 2014*. *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

زغيب، م. (2014). تجدّد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة. *مجلة الدفاع الوطني اللبناني*، 90، 40-62.

سميران، م.، وسميران، م. (2014). اللجوء السوري وأثره في الأردن. *المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون في جامعة آل البيت*، بعنوان الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات.

سيل، ب. (2012). *الصراع على سوريا*. بيروت: دار الأنوار.

الشعراء، ع. (2015). *الصراع السياسي في سوريا ودوره في انتشار الجماعات المتطرفة وتأثيرها على الامن الوطني الاردني في الفترة 2011-2015*. *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

شقير، ش. (2014). *موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاء أم تناقض؟*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الشيخ، ن. (2000). *دور النخبة في اعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة للحالة الروسية (1985-1996)*. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة القاهرة.

شينكر، د. (2017). دور الأردن في إقامة منطقة آمنة جنوب سوريا.

العاني، م. (2012). القدرات العسكرية الإيرانية. *شؤون استراتيجية*، 37، 70-92.

عبد الحميد، أ. (2016). *أثر السياسة الإقليمية الإيرانية في الأمن القومي العربي من 2011 الى 2015*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.

عبد العاطي، ب. (2003). *أثر التحولات العالمية في سياسة اليابان تجاه عملية السلام العربية – الاسرائيلية*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.

عبدالعزيز، أ. (2013). *التفاعلات الإقليمية حول الأزمة السورية*. القاهرة: مركز دراسات الربيع العربي.

عبدي، ي.، وغيغينات، ك. (2014). *أثر الصراع السوري في الاقتصاد الأردني*. صندوق النقد الدولي.

العتوم، ن.، الروسان، م.، والعزام، ط. (2019). السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية 2011-2015. *حوليات اداب عين شمس، جامعة عين شمس، كلية الاداب*، 47(17)، 170-192.

العلان، ا. (2015). *اثر التحديات الاقليمية في الواقع الجيوسياسي الاردني 2000-2015*. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان.

العلو، س. (2015). *المشروع الهاشمي في انتماءات ما قبل الدولة*. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

العلو، س. (2018). *الأردن والجنوب السوري محددات العلاقة ومستقبلها في ظل التوتر الداخلي والإقليمي*. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

قنديل، خ. (2013). الموقف الرسمي من ضربة سوريا متناقض مع الشارع، *السبيل الأردنية*، 7.

محفوظ، ع. (2012). *سورية وتركيا نقطة تحوّل أم رهان تاريخي*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

References

Abd al atty, B. (2003). *The impact of global transformations on Japan's policy towards the Arab Israeli peace process. Unpublished doctoral thesis*, Cairo University.

Abdel Hamid, A. (2016). *The impact of Iranian regional policy on Arab national security from 2011 to 2015*. Germany: The Arab Democratic Center.

Abdi, Y., & Guiginat, C. (2014). *The Impact of the Syrian Conflict on the Jordanian Economy*. International Monetary Fund.

Abdulaziz, A. (2013). *Regional interactions on the Syrian crisis. Cairo*: Center for Arab Spring Studies.

Abu Hilal, F. (2011). *Iran and the Arab Revolutions: Situation and Implications*. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.

Abu Nimr, M. (1994). *Conflict Resolution*. Cairo: National Center for Middle East Studies.

Abu Nimr, M. (1994). *Conflict Resolution*. Cairo: National Center for Middle East Studies.

Al shak, N. (2000). *The role of the elite in restructuring foreign policy: a study of the Russian case (1985-1996). Unpublished master's thesis*, Cairo University.

Al-Alan, E. (2015). *The Impact of Regional Challenges on the Jordanian Geopolitical Reality (2000-2015). Unpublished PhD thesis*, International University of Islamic Sciences, Amman.

Al-Ani, M. (2012). Iranian Military Capabilities. *Strategic Affairs*, (37), 70-92.

Al-Atoum, N., Al-Rousan, M., & Al-Azzam, T. (2019). Jordanian Foreign Policy towards the Syrian Crisis 2011-2015. *Annals of Ain Shams literature, Ain Shams University, Faculty of literature*, 47(17), 170-192.

Al-Barasneh, A., & Al-Qarala, A. (2019) The Jordanian Strategy in Dealing with the Syrian Crisis 2011-2016. *Dirasat: Humanities and Social Sciences, University of Jordan*, 46(1), 209-225.

Al-Basousi, A. (2011). *The impact of political leadership on changing French foreign policy (Chirac - Sarkozy). Unpublished master's thesis*, Cairo University, Cairo, Egypt.

Al-Dalabih, M. (2015). *The Syrian Crisis and Its Political, Economic and Social Repercussions on Jordan: 2011-2014. Unpublished master's Thesis*, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Hamid, R. (2017). *The Syrian Conflict and the New Jordanian Approach: Backgrounds and Challenges*. Baghdad: The World Institute for Studies.

Alshueara', A. (2015). *The political conflict in Syria and its role in the spread of extremist groups and their impact on Jordanian national security in the period 2011-2015. Unpublished master's thesis*, University of Jordan, Amman, Jordan.

Asharq Al-Awsat Newspaper. (2012). King Abdullah II, if I were Assad, I would have resigned from power.

Bill, J (1969). *Class Analysis and the Challenge of Change*. Comparative Political Studies.

Bill, J. A. (1969). Review Essay: Class Analysis and the Challenge of Change. *Comparative Political Studies*, *2*(3), 389-400.

Bouboush, M. (2011). *The concept of national interest in Moroccan foreign policy*. Rabat: Mohammed V University.

Choucair, S. (2014). *Jordan's position on the Syrian crisis: constructive ambiguity or contradiction?* Doha: Al Jazeera Center for Studies.

Darwish, I. (2014). *Training program for Syrian opposition fighters expands in Jordan*. (3rd ed.). Al-Quds Al-Arabi.

El-Alou, S. (2015). *The Hashemite Project in Pre-State Affiliations*. Omran Center for Strategic Studies.

El-Alou, S. (2018). *Jordan and southern Syria, determinants of the relationship and its future considering internal and regional tension*. Omran Center for Strategic Studies

Hermann, C. F. (1990). Changing course: when governments choose to redirect foreign policy. *International Studies Quarterly*, *34*(1), 3-21.

Hermann, Ch. (1990). *Changing Course: when Governments choose to Redirect Foreign Policy*. Ohio: International Studies.

Holsti, H (1982). *Why Nations Realign Foreign Policy Restructuring in the Postwar world*. London: George Allen and Unwin.

Holsti, K. J. (2015). *Why nations realign: Foreign policy restructuring in the postwar world*. Routledge.

Jackson, R., Maller, J., & Sorensen, G. (2019). *Introduction to International Relations: Theories and Approaches*. Oxford: Oxford University Press.

Kandil, Kh. (2013). *The official position on the Syrian strike contradicts the street*. Al-Sabil Al-Jordanian.

Lundgren, M. (2016). Mediation in Syria: Initiatives, strategies, and obstacles, 2011–2016. *Contemporary security policy*, *37*(2), 273-288.

Magnus, U. (2016). *Mediation in Syria: Initiatives, strategies, and obstacles, 2011–2016*. Contemporary Security Polic .

Mahfouz, A. (2012). *Syria and Turkey, a turning point, or a historical bet*. The Arab Center for Research and Policy Studies.

Sameran, M., & Sameran, M. (2014). Syrian asylum and its impact on Jordan. *The international conference of the College of Sharia and the College of Law at Al al-Bayt University entitled Humanitarian Relief between Islam and International Law, Reality and Aspirations*.

Schenker, D. (2017). *Jordan's Role in Establishing a Safe Zone in Southern Syria*. Political Monitor.

Seal, P. (2012). *The conflict over Syria*. Beirut: Dar Al-Anwar.

Skidmore, D. (1994). Explaining state responses to international change: The structural sources of foreign policy rigidity and change. *Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change*, 43-64.

Skidmore, D. (1994). *Explaining state responses to international change. The structural sources of policy Rigidity and change*. University of south Carolina.

Sørensen, G., Møller, J., & Jackson, R. H. (2022). *Introduction to international relations: theories and approaches*. Oxford university press.